تجربة الاحزاب الايديولوجية في العراق :

حزب الدعوة الاسلامية واشكالية التعامل مع المعارضة العراقية

ان حزب الدعوة الاسلامية الذي تأسس عام 1957، يعتبر اليوم (بعد تصدع وانشقاق الحزب الشيوعي) اقدم تنظيم حزبي على الساحة السياسية العراقية المعارضة.

ومن المفارقات ان تاريخ الساحة السياسية العراقية شهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هيمنة ثلاثة تنظيمات حزبية عراقية على المعارضة بشكل متعاقب، فقد احتل الحزب الشيوعي، الذي سبق له ان استقطب اضطهاد السلطة له في العهد الملكي، دور الصدارة في عهد عبد الكريم قاسم وتحول فيما بعد بتحالفة مع قاسم الى دور المضطهد للمعارضة التي حمل انذاك حزب البعث لواءها، وبوصول البعث للسلطة عام 1963 وفيما بعد في عام 1968 تحول بدوره الى جلاد للمعارضة، واذا كان الحزب الشيوعي ضحيته في تجربة حكم البعث الاولى فان حزب الدعوة الاسلامية اصبح ضحيته الثانية ابان حكم البعث الثاني.

وعند المقارنة بين الحزب الشيوعي وحزب البعث وحزب الدعوة، نجد ان كل هذه الاحزاب، رغم الاختلاف الكبير فيما بينها الا انها تشترك ببعض الصفات : جميعها عانى في وقت ما من الاضطهاد، وجميعها اعتمد للعمل السري تجنبا للقمع والتنكيل، الامر الذي حال دون الممارسة الديمقراطية ضمن صفوف الحزب، وبحجة ظروف أستثنائية مارست قيادة تلك الاحزاب التفرد بالقرار.

ومن المفارقات ان كل من الاحزاب الثلاثة يدعي امتلاك الايديولوجية المتكاملة - الماركسية، القومية، الاسلام - ويمنح اعضاءه صفة النخبة، تارة باسم البروليتارية، او العروبة، او الدين.

والسمة الغالبة في تعامل الاحزاب الشمولية التفكير مع الناس هي الوصاية، باعتبارها الاعرف بمصالحهم.

كما تشترك هذه الاحزاب بامتداد ايديولوجيتها الى خارج حدود الوطن العراقي، لتصبح في حالات عديدة مرجعيتها الفكرية وحتى التنظيمية خارج الوطن، تارة موسكو باسم الاممية، او دمشق او القاهرة باسم العروبة، او طهران باسم الاسلام.

ولجأت هذه الاحزاب الى السلاح واعتماد القوة في تحقيق اهدافها، مكرسةً بذلك مبدأ الغاية تبرر الواسطة. ومارست، بمجرد وصولها او مشاركتها للسلطة سياسة الغاء الاخرين، واضطهاد حلفاء الامس. فالحزب الشيوعي حارب البعث الذي كان حليفه في الجبهة الوطنية المعارضة للحكم الملكي، كما ان البعث اخذ يضطهد رجال الدين الذي طالما لجأ لهم لمحاربة الحزب الشيوعي والشيوعية في عهد عبد الكريم قاسم، وان عائلة محسن الحكيم، المرجع

الديني الشيعي الاعلى، الذي اصدر فتوى بتحريم الشيوعية في عهد عبد الكريم قاسم، اصبحت فيما بعد اول ضحايا حكم البعث.

واذا كان الاضطهاد السياسي يخلق نقيضه، فان سرية التنظيم هي الحاضنة الاصطناعية لولادته.

ان هذه المقدمة اسوقها ليس بهدف التشكيك بحزب الدعوة الاسلامية، بل واقولها صدقا، تنطلق من الحرص على تجربة هذا الحزب الذي كان لي شرف الألتقاء والاجتماع بمؤسسه الشهيد محمد باقر الصدر اكثر من مرة في داره في النجف الاشرف في مطلع السبعينات. وعرفانا بتضحيات العشرات بل المئات من اعضائه، واملا بعدم تكرار تجارب الفشل المريرة التي عانى ولايزال يعاني منها العمل الحزبي العراقي كما تمثل بالحزب الشيوعي والبعث.

من فكر حزب الدعوة الاسلامية

ان ادبيات الحزب محدودة، وتبقى محاضرات وكتابات الشهيد الصدر مرجعا مهما في هذا الشأن وهنا يلاحظ ان الصدر كان داعية للتفاهم والتحاور مع القوى الاخرى. وقد يكون بيان التفاهم الصادر عن الحزب في مطلع الثمانينات - قبل الحرب العراقية الايرانية نموذجا لهذا التفكير، وهو كما جاء في كراس الحزب الصادر في لندن - اذار 1992 تحت عنوان "برنامجنا" : ((فكان بيان التفاهم الذي اصدرته في مطلع الثمانينات والذي راعت فيه الخصوصيات العديدة للشعب العراقي من حيث تكوينته الاجتماعية وقواه السياسية الفاعلة، فكان بيان التفاهم دعوة لكل الفرقاء السياسيين من اجل النهوض بمهمة خلاص الشعب العراق وصيانة استقلال العراق ووحدة ترابه)). ان هذا المنحى السياسي الايجابي تحول بعد نشوب الحرب العراقية - الايرانية الى موقف مغاير حيث اسقط حزب الدعوة من نشاطه العمل من اجل التحالف مع القوى العراقية العلمانية، واعتمد الصيغة التي تبنتها ايران المتمثلة بالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق عام 1982، والتي كان حزب الدعوة عضواً فاعلاً فيها.

وابان فترة الحرب الايرانية العراقية (1980-1988) اعتمد الحزب تنظيميا وفكرياً اتجاها - قد يكون منسجما انذاك مع التيارات السياسية في ايران - معاديا لكل ما هو غير اسلامي من الاحزاب والقوى السياسية العراقية. واقتبس هنا من الكتاب الذي اعتمد في تثقيف اعضاء الحزب والصادر في ايران بعنوان :

ثقافة الدعوة الاسلامية ، القسم السياسي (1)

الناشر : حزب الدعوة الاسلامية

الطبعة الاولى : 1805هـ - 1984م.

جاء تحت عنوان حول نظرية العمل السياسي في الاسلام مايلي :

(((وكان طبيعياً ان يجد حزب الدعوة الاسلامية كما وجد غيره من الحركات والقوى الاسلامية المخلصة الأجواء والبيئة السياسية موبؤة بالتهم والاباطيل ومحاولات تضليل الرأي العام، ولعل اهم هذه المحاولات هي :

6- طغيان وانتشار الاحزاب والنظريات والمفاهيم والمصطلحات والكيانات القائمة على أسس المناهج الديمقراطية الرأسمالية سواء منها القومية او الوطنية، والاخرى القائمة على اسس النظرية الماركسية والاشتراكية، فالاحزاب والسياسيون والاكاديميات الدراسية والثقافية والفكر السياسي كل ذلك خطط ليجري باتجاه معاكس للاسلام، بل وعلى أساس هدمه واضعاف أثره في النفوس . . بشتى الوسائل والأساليب.

7- وجود بعض الكيانات الهزيلة المرتبطة بالاستعمار الاوروبي والامريكي تدعي الاسلام او ترفع شعار الحكم به. . كحكام السعودية وبعض السائرين بهذا الاتجاه من أمثالهم الضالعين بركب الاستعمار والمرتبطين بعجلته.

8- وجود كيانات سياسية وقيادات تدعي الاخلاص والدفاع عن قضايا الامة والعمل على تحريرها وتطويرها. . وهي في الواقع ضالعة بركب الاستعمار ومرتبطة به فكرياً وسياسياً، وكمثال لهذا الطراز من الحكام والكيانات عبد الكريم قاسم وجمال عبد الناصر والحركات القومية والصليبية كحزب البعث وأمثاله.

وكان على الدعوة ان تخطط لمواجهة هذا الركام وتلك الاوضاع وتجتاز بابناء الامة مناطق الضباب وانعدام الرؤية الى حيث الوضوح والفهم والوعي السياسي السليم)). صفحة 16-18

وجاء تحت عنوان "وسائل الراسمالية في تنفيذ أهدافها" :

((اصطناع أنظمة واحزاب ومنظمات دولية للحفاظ على المصالح الاستعمارية، كالاحزاب المنتشرة في العالم الاسلامي وفي امريكا اللاتينية تلك الاحزاب التي تتخذ الفكر الاوروبي والحضارة الراسمالية بما فيها من قوانين وانظمة واخلاق اساسا ومنهجاً لعملها. او التعديل وادخال افكار وشعارات تلائم الظرف وطبيعة الشعب. كالاشتراكية والوطنية والقومية وربما شعارات الاسلام المزيفة احياناً، ومن الامثلة على المؤسسات والقوانين الدولية التي تخدم المصالح الاستعمارية، هي هيئة الامم المتحدة، جامعة الدول العربية، منظمة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية، منظمة الاوبك، منظمة المؤتمر الاسلامي. .الخ، والقانون الدولي، وقانون الفيتو . .الخ.))). صفحة 42-43

وتحت عنوان "أسس ومنطلقات التفكير السياسي الاسلامي" :

((النظر لما يصدر من الحركات والكيانات والشخصيات غير الاسلامية او مجهولة الهوية او التي لها سابقة غير مطمئنة بعين الحذر والشك المسبق، فالاصل في غير الاسلاميين ان يتهموا ولايحملوا في عملهم على الصحة والاصل في التعامل مع من يشك بهويتهم ومقاصدهم ممن يعملون تحت عنوان الاسلام، او يطلبون التعاون تحت هذا العنوان

الحذر والاحتياط في ظروف نخشى فيها الاندساس والتضليل والخداع السياسي مع عدم وجود أدلة تثبت سلامة القصد ونقاء الهوية.)) صفحة 57-58

و تحت عنوان "اهداف نظرية العمل السياسي" :

((ان حزب الدعوة الاسلامية قد شخص الارتباط بعد تحليله لانواع العملاء والمرتبطين. نخلص بنتيجة ان كل من لم يدع للاسلام، ولم يرفع شعاره صادقاً مخلصاً فهو عميل مرتبط، بسواء عليه ارتبط فعلاً او لم يرتبط. ذلك لانه لابد وان يسبح دائماً في الاجواء الدولية التي يخلقها الاستعمار، ويتصرف من خلال السياسة والمصالح التي تخططها قوى الاستكبار. وينادي بالافكار والمفاهيم الحضارية التي جاء بها الاستعمار من ديمقراطية واشتراكية وقومية وشيوعية. الخ، فلن يكون على كل حال الا جزءاً من المعادلة السياسية التي رسمها مخططوا السياسة الاستعمارية.)) صفحة 77 .

نهج حزب الدعوة بعد احتلال الكويت

شكلت حرب الخليج الثانية منعطفاً في العمل السياسي العراقي بصفة عامة، والاحزاب الاسلامية بشكل خاص. فكان امل هذه القوى ان تحقق حرب الخليج الثانية ما فشلت الحرب الاولى من تحقيقه، الا وهو اسقاط نظام الحكم الدكتاتوري في العراق. وعلقت القوى الاسلامية الكثير على انتفاضة اذار عام 1991، ولكن الحسابات الدولية والاقليمية حالت دون نجاحها. وفي مراجعة حزب الدعوة لتجربة الانتفاضة، يقول بشأن موقف الدول الاقليمية :

((ولم يكن الموقف الاقليمي احسن حالاً من نظيره الدولي فقد اختارت بعض انظمة المنطقة موقف المتفرج على ما يجري من مآسي داخل العراق بينما راح البعض الآخر يبدي قلقه من انتفاضة الشعب خوفاً من النظام القادم لانه يمثل ارادة الشعب العراقي.)) وفي اشارة الى موقف ايران يذهب للقول ((كما ان دولاً كان يأمل منها شعبنا العراقي ان تقف معه في محنته ابان الانتفاضة وتهب لدعمه خاصة وان هذه الدول كانت ضحية جرائم النظام وسياساته العدوانية الا ان تلك الدول لم ترتق الى مستوى مسؤولياتها في تقديم ما ينبغي تقديمه لشعب يتضور جوعاً وهو يقمع من قبل نظام دموي همجي)). كراس "برنامجنا"، اذار 1992، ص 39.

ان هذا التشخيص يعكس تباين واختلاف حزب الدعوة مع ايران، ويبدو ان هذا الاختلاف تمتد جذوره الى ماقبل حرب الخليج الثانية، عندما فضلت ايران "المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق" اطاراً للعمل السياسي المعارض للنظام العراقي، واختارت له السيد محمد باقر الحكيم رئيساً بدلاً من حزب الدعوة، وبالرغم من استمرار الاخير في عضوية المجلس، الا ان مشاركته اصبحت شكلية اكثر منها فعليه.

ومن باب المرونة انفتح حزب الدعوة بعد حرب الخليج الثانية على دول الجوار العربية، وبالذات السعودية، حيث قام وفد من قادتها بزيارتها اكثر من مرة في الفترة 1-1992 والتقى بكبار المسؤولين فيها. وانسجاما مع توجهات سورية والسعودية وبعض القوى السياسية العراقية الاخرى، انضم للجنة التحضيرية التي هيأت لعقد مؤتمر بيروت للمعارضة العراقية في آذار 1991. واصبح فيما بعد عضوا فاعلاً في لجنة العمل المشترك، وتعاون مع المجموعة التي حضرت لمؤتمر فيينا (حزيران 1992) ولكنه في الساعة الاخيرة اعلن عن عدم مشاركته بالمؤتمر لاسباب اجرائية وشكلية تتعلق بالتوقيت وتوزيع النسب بين القوى السياسية في اللجان. ومع ذلك واصل حزب الدعوة تعاونه مع اطراف مؤتمر فيينا الذي تكلل في اجتماع صلاح الدين وشقلاوة بتاريخ 22-27 آيلول 1992 الى التوصل الى اتفاق مشترك لعقد مؤتمر موسع للمعارضة العراقية تشارك فيه الاحزاب الاسلامية ومنها الدعوة. وفي تشرين الاول عام 1992 انعقد المؤتمر الوطني العراقي الموحد في صلاح الدين، اربيل بمشاركة حزب الدعوة الاسلامية وانضم لعضوية المجلس التنفيذي للمؤتمر برئاسة الدكتور احمد جلبي.

انسحاب حزب الدعوة من المؤتمر الوطني العراقي

جاء اعلان حزب الدعوة الاسلامية في نهاية شهر اب 1993 عن انسحابه من المؤتمر الوطني العراقي الموحد ليكرس ما كان يهمس به منذ امد ليس بالقصير.

ان بيان حزب الدعوة في الانسحاب من المؤتمر الوطني الموحد وتصريحات قادة الحزب، (الملف العراقي العدد 21،22) جاءت عامة وتحاشت وضع النقاط على الحروف. الامر الذي يثير العديد من الملاحظات :

- ان النهج السياسي للمؤتمر الوطني العراقي معروف بتحالفه مع الغرب وامريكا بالذات، وذلك قبل انعقاد مؤتمر اربيل الذي قاطعته بعض الشخصيات والقوى السياسية العراقية لهذا الاعتبار، ومع ذلك انخرط حزب الدعوة في صفوفه !!

- اما تحفظات الدعوة على بعض قادة المؤتمر فهذا امر مرهون بأعضاء المؤتمر، وبالامكان تجاوزه من خلال تطبيق النظام الداخلي واجراء انتخابات حره، وهنا يتساءل المرء لماذا لم ينتظر او يطالب حزب الدعوة بعقد الجمعيةالوطنية للمؤتمر لبحث كافة التحفظات بصراحة ووضوح بدلاً من التنوية والتلويح بوجود تحفظات لم يستجب لها. وان فشل قادة المؤتمر في عقد الجمعية الوطنية، او رفضهم عقدها لاي سبب من الاسباب يسقط بيدهم ويضع المؤتمر الوطني على المحك الشعبي والديمقراطي الذي يدعيه !!

- الخروج الانفرادي لحزب الدعوة عن المؤتمر دون تنسيق مع بقية القوى المشاركة، وعلى الاقل القوى الاسلامية الاخرى، يضعف تحرك حزب الدعوة خاصة في الوسط الاسلامي، بل يكرس حالة من الانقسام داخل

البيت الاسلامي، وهنا يثار السؤال: كيف يمكن الحديث عن وحدة المعارضة في وقت فشل فصيل اساسي في الحركة الاسلامية من توحيد الصف الاسلامي على الاقل ؟؟

- ان التعميم والمرونة السياسية ضرورية في بعض الاحيان شرط ان يكون الحزب وقادته على بينة ووضوح في اهدافهم وهو امر غير ملموس في نهج حزب الدعوة الاسلامية بعد حرب الخليج الثانية. فالحزب متشدد في مقولاته وتثقيفه لاعضائه ورافض للاخرين، ولكن على الصعيد العلني، العربي والدولي، يتحدث عن الائتلاف وتوحيد القوى، وبالوقت الذي يرفض الاستعمار وكافة قوى الاستكبار يفتش عن المبررات للتعاون مع القوى الغربية وامريكا ويدخل في تحالفات سياسية مع قوى محسوبة على الغرب وامريكا. ان هذه الحالة من التناقضات لابد لها من ان تنعكس على صفوف وقواعد الحزب ذاته، وقد يكون المبرر الاول لأنسحاب الدعوة من المؤتمر الوطني هو رغبته في تجاوز ازمة داخلية.

- برر بعض قادة حزب الدعوة التعاون مع المؤتمر رغم امريكيته بحجة كونه الغطاء الوحيد المتوفر لاسقاط صدام حسين عبر انقلاب عسكري يأتي بحكم انتقالي ينقل العراق فيما بعد الى مرحلة الحكم الشعبي الاسلامي. ولذا وافق حزب الدعوة بدور لايتناسب مع حجمه الشعبي في المؤتمر الوطني وتحدث بلغة االاعتدال بأمل ازلة تهمة الارهاب كل ذلك بامل ان تستمر الادارة الاميريكية بنهجها المعلن في عهد بوش الداعي للاطاحة بصدام، ولكن اليوم بعد مجيء كلينتون هناك قناعة متزايدة بين قادة وصفوف حزب الدعوة بان ازلة صدام لم تعد في الصدارة على جدول الاعمال الامريكي، الامر الذي لم يعد له مايبرر بقاء حزب الدعوة في هذه التركيبة - المؤتمر الوطني العراقي الموحد، والاخبار عن تلكؤ واشنطن في دعم المحاولة الانقلابية بزعامة جاسم مخلص قد تؤكد هذا الاتجاه.

- ان الخيارات المتاحة لحزب الدعوة الاسلامية تقلصت، فايران تعتمد المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، ولها مصلحة في استمرار المؤتمر الوطني العراقي الموحد، الذي اعطى للمرة الاولى التيار الشيعي السياسي مركز الصدارة على الصعيد العراقي كما ان الاكراد بأرتضائهم صيغة المؤتمر الوطني يعني بقائهم ضمن الصيغة العراقية دون الانفصال الامر الذي تخشاه ايران، ومن الناحية الاخرى خسر الدعاة بانسحابهم قطب المعارضة الفعال المتمثل بالاكراد. ولا مجال لعمل ميداني في العراق من دون هاتين الساحتين، الا اللهم ان توافق سوريا على ان تدخل العمل السياسي الفعال وهذا ما لم تؤكده الاحداث، فسوريا مشغولة اليوم بالملف الاسرائيلي والفلسطيني واللبناني واي تغير غير محسوب في العراق قد يأتي ببديل او وضع سياسي لايخدم المصلحة السورية في الوقت الحاضر.

ان اعادة النظر والمراجعة مطلوبة ولابد من صيغ جديدة للعمل .

(الملف العراقي، العدد 22 - تشرين الاول 1993)

⁂